الاستهلاك العائلي والنظريات المفسرة له

أ. نصر ضو

جامعة قاصدي مرباح - بورقلة

ملخص:

الاستهلاك ظاهرة اقتصادية يمارسها الأعوان الاقتصاديون لتحقيق رغباتهم وحاجاتهم الأساسية المختلفة حسب المكانة الإجتماعية والوظيفية،وتطور مفهومهمن عصر إلى آخر نظراً لتطور الأفكار الإقتصادية، بتعدد جوانبها مهما اختلفت وجهات النظر حول مفهوم الاستهلاك في النظرية الإقتصادية.

كما اهتم بهذه الظاهرة الباحثون والمفكرون الاقتصاديون اهتماما كبيراً، وحاولوا تفسيرها لارتباطها بظواهر اقتصادية أخرى،كالدخل والنمو الديموغرافي والمستوى العام للأسعار وغيرها من الظواهر. فتعددت النظريات المفسرة لها باختلاف بيئة وثقافة كل باحث أو مفكر بمرور الزمن والتطور التاريخي لهذه الظاهرة.

Abstract:

Consumption economic phenomenon practiced by economists agents to achieve their desires and their basic needs by the different social and functional status, and the evolution of his concept of the age to another due to the evolution of economic ideas, no matter how different aspects of the multiplicity of views on the concept of consumption in economic theory.

Also interested in this phenomenon, researchers and economic theorists great interest, and tried to be interpreted as being related to other economic phenomena, such as income and demographic growth and the general level of prices and other phenomena, to be multiple theories that explain their different environment and culture of each researcher or thinker over time and the historical development of this phenomenon.

الكلمات المفتاحية:الاستهلاك، العائلة، الاستهلاك العائلي، النظرية الكينزية، الدخل، نظريات الاستهلاك، قوانين انقل.

طرح الاشكالية:

يلقى الاستهلاك اهتماما متزايدا منذ بداية "ق18" حتى اليوم كما لم يدرس موضوع الاستهلاك كوحدة اقتصادية منفردة عنالمتغيرات الاقتصادية الاخرى حيث تميز تحليل المفاهيم الاقتصادية لهذا الموضوع بالتطور التصوري والعملي لها حسب الاحوال التي مرت بها كل مرحلة،ولهذ تم تقسيم مجمل النظريات الى ثلاث مدارس اقتصادية وهي المدرسة الكلاسيكية،والمدرسة النيو كلاسيكية ،واخيرا المدرسة المعاصرة.

ولهذا سأتطرق في بحثي الى هذه النظريات المفسرة للاستهلاك من خلال طرح الاشكالية الرئيسية التالية:

ماهي اهم النظريات المفسرة للاستهلاك العائلي، والعوامل المؤثرة فيه؟

ولتسهيل الاجابة على الاشكالية قمت بطرح جملة من التساؤلات الفرعية كما يلي:

1/ماهو الاستهلاك وماهي انواعه ؟

2/ ماهي اهم النظريات المفسرة للاستهلاك العائلي ؟

3/ماهي اهم العوامل المؤثرة على الاستهلاك العائلي ؟

خطة البحث وتقسيماته:

للإجابة على الاشكالية الرئيسية قسمت بحثي الى اربع مطالب متمثلة في:

المطلب الاول يدور حول مفهوم الاستهلاك وانواعه، اما الثاني فسأتطرق فيه الى اهم النظريات المفسرة للاستهلاك العائلي وحسب ترتيب المدارس الاقتصادية، والمطلب الرابع سيكون حول العوامل الاقتصادية التي تؤثر في الاستهلاك العائلي والتي منها الدخل الفردي المتاح، ومستوى الاسعار، وتوزيع الدخل و التضخم .....، واخيرا وفي المطلب الرابع سأتطرق الى العوامل غير الاقتصادية والتي تؤثر في الاستهلاك العائلي كالمحيط الاجتماعي والفروقات الشخصية.

المطلب الأول: ماهية الاستهلاك

1/ تعريف الاستهلاك:

ويقصد بالاستهلاك كل ما يستهلكه المجتمع من دخله وتطور هذا الاستهلاك أثناء الخطة ونمطه الذي يسهم في تحقيق الهدف ويعتبر الاستهلاك الصورة المكملة للادخارمادام الدخل يوجه للإستهلاك والادخار.

2/ **أنواع الاستهلاك**

أ-الاستهلاك الوسيط:ويعني إن الإنتاج يستهلك وسيطا أي انه يستخدم في شكله الذي أنتج عليه فيإنتاج سلعة أخرى وهذا الاستهلاك الوسيط هو ما يعبر عنه " بمستلزمات الإنتاج "أو " السلع الوسطية ".

ب-الاستهلاك النهائي: ويقصدبذلك إن الإنتاج يستهلك استهلاكا نهائيا بما ينطوي عليه من استخداماالمنتجات من السلع والخدمات أو التمتع بها لإشباع إغراض الاستهلاك وبحيثلاتتخلف عن هذا الاستهلاك سلعة أخرى تصلح لإشباع حاجة ما وفي ضوء ذلك يكونالاستهلاك النهائي في مفهومه الاقتصادي بأنه استخدام السلع والخدمات فيإشباع الاحتياجات المباشرة للقطاع العائلي، ويتكون الاستهلاك النهائي من عنصرين:

• **الاستهلاك الخاص**:وهواستخدام إفراد القطاع العائلي للسلع والخدمات التي ينتجها قطاع الأعمالويطلق عليه في بعض الاحيان استهلاك الأفراد أو استهلاك القطاع العائلي.

كمايعني الاستهلاك الخاص حيازة الأفراد للسلع واستخدام الخدمات التي ينتجهاقطاع الأعمال وبناء عليه فإن مجرد انتقال السلعة من القطاع العائلي هوعمليةاستهلاكية.

• **الاستهلاك العام**:وهواستخدام أفراد المجتمع للخدمات التي يقدمها إليهم قطاع الخدمات الحكوميةبلا مقابل أو بمقابل رمزي ويطلق عليه أيضا اسم الاستهلاك الجماعي وهناك عدة فروق واضحة بين الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.

- إن قرارات التي تتعلق بالاستهلاك العام تصدر من قطاع الخدمات الحكومية.
- أن السلعة و الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك الخاص تقوم بسعرالسوق(سعر المستخدم) اي بسعر التكلفة أي تكلفة عناصرالانتاج وتشمل الربحومضافا إليه صافي الضرائب غير المباشرة،(الضرائب المباشرة ناقص الإعانات) ويضاف إليها تكاليف النقل والتسويق وذلك وفقا للمعادلة التالية:

سعر المستخدم (سعر السوق)=سعر المنتج (سعر التكلفة) + صافي الضرائب الغير مباشرة + هامش التجاري

أما الخدمات التي تدخل في نطاق الاستهلاك العام فإنها لا تقوم على أساس سعر السوق وإنما تقدرقيمة الخدمة العامة = قيمة الأجور والمرتبات المدفوعة للإنتاج الخدمة+ قيمة مستلزمات انتاج الخدمة[1]

المطلب الثاني: النظريات المفسرة لإستهلاك العائلات

أعطيت اهتمامات كبيرة لنظرية الإستهلاك والنماذج الاستهلاكية للعائلاتبعد ظهور أول الدراسات لقوانين "أنقل" كدراسة Alain لها في الثلاثينات.[2]

ومنذ ذلك الحين والدراسات متواصلة حيث وضعت عدة نماذج استهلاكية تختلف حسب العواملالمؤثرة على الإستهلاك انطلاقا من قوانين " أنقل".

1- **قوانين أنقل:**قام أنقل بدراسة تجريبية حول الإستهلاك الكلي للعائلات سنة 1857. وتوصل إلى القوانين التالية:

أ- **القانون الأول:** كلما إرتفع الدخل تناقصت النسبة المخصصة للإستهلاك الغذائي، مما ينتج عنه مرونة في الدخل أصغر من الواحد.

ب- **القانون الثاني:** كلما تغير الدخل فإن النسبة المخصصة للإستهلاك على الألبسة والسكن والتدفئة والإنارة تبقى ثابتة وتنتج عن ذلك مرونة مساوية إلى الواحد.

ج- **القانون الثالث:** الجزء المخصص للإستهلاكات الأخرى يزداد أكثر من نسبة الدخل أي مرونة الدخل أكبر من الواحد.

إذًا قوانين "أنقل" تتحقق بالمستويات الثلاثة للدخل،ففي بداية المستوى من الدخل تعتبر المواد المستهلكة كمالية،وبإرتفاع الدخل عند مستوى معين تصبح أساسية،ويتم هذا على المدى الطويل حتى تتغير عادات الإستهلاك.

2- **النظرية الكينزية "keynes ":**

ظهرت النظرية الكينزية وأعطت دافعًا كبيرًا لنظرية الإستهلاك ونظرية اختيار المستهلك،لكن هذا الاختيار يختلف حسب الفرد وإقباله على الإستهلاك أو على الإستثمار وحسب إتجاه الطلب نحو السلع الاستهلاكية الحاضرة أو المستقبلية[3].

نظرية كينز في الإستهلاك غالبًا ما تسمى "الدخل المطلق" وذلك للتأكيد على أن قرارات الإستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الأفراد ويعتبر الدخل المتاح وفق هذه النظرية من أهممحددات الإنفاق الاستهلاكي،وقد عبر عن العلاقة بين هذين المتغيرين بدالة الإستهلاك التي يمكن صياغتها رياضيًا كالآتي: $C= f\ (yd)$

حيث: C: الإستهلاك الإجمالي للعائلات.

Yd : الدخل المتاح أو الدخل التصرفي.

ويتحدد الدخل المتاح بالدخل الوطني مع طرح الضرائب المباشرة وإضافة الإعانات إليه (التحويلات).

$$Yd = Y - T + R$$

حيث: Y: الدخل للوطني

T. : الضرائب

R : الإعانات والتحويلات.

أ- **دالة الإستهلاك حسب المفهوم الكينزي:** يعتبر القانون السيكولوجي أساس شكل دالةالإستهلاك عند كينز فكلما إرتفع الدخل فإن الإستهلاك يزداد ولكن بمستوى أقل من زيادة الدخل[4].

ويعبر"كينز" عن العلاقة التي تربط الميزانية بالإنفاق الاستهلاكي خطياً كالآتي:

$$C = C_0 + aYd$$

حيث Co:حد الكفاف ويمثل الإستهلاك المستقل ولايتغير مع الدخل.

a:الميل الحدي للإستهلاك MPC

وبما أن الدالة خطية فإن كل من Co، a (الميل الحدي للإستهلاك) يكونان ثابتين. والميل المتوسط للإستهلاك (APC) هو عبارة عن الإستهلاك الكلي مقسم على الدخل الكلي(C/YD) والميل المتوسط وفقا لهذه النظرية يتناقص بزيادة الدخل إلا أنه أكبر من الميل الحدي للإستهلاك

$$APC=(C/YD) = (Co+ aYD)/YD$$

$$APC=(Co/YD)+A$$

فكلما زاد الدخل المتاح فإن (Co/YD تتناقص،مسببة تناقص في APC إلا أن APC تظل أكبر من MPC بمقدار (Co/YD).

ونستخلص مما تقدم أن النظرية الكينزية تقضي بأن الإستهلاك دالة في الدخل المطلق الجاري وأن الميل المتوسط للإستهلاك يتناقص بزيادة الدخل فالعائلة الغنية عادة ما تستهلك نسبة أصغر من دخلها عن العائلات الفقيرة.

ب- **دالة الإستهلاك في المدى الطويل والقصير:** دالة الإستهلاك في المدى الطويل تمر بنقطة الأصل التي تكون فيها تساوي صفر لذلك فإن معادلة هذه الدالة تصبح: C=b Yd

b: الميل الحدي للإستهلاك في الزمن الطويل(MPC)

الميل المتوسط لدالة الإستهلاك في المدى الطويل يكون مساويا للميل الحدي للإستهلاك أي APC=MPC وذلك عند جميع مستويات الدخل عكس دالة الإستهلاك القصيرة الأجل حيث يكون الميل المتوسط للإستهلاك أكبر من الميل الحدي له عند كل مستويات الدخل.

الشكل رقم (1) دالة الإستهلاك طويلة الأجل ودوال الاستهلاك قصيرة الأجل.

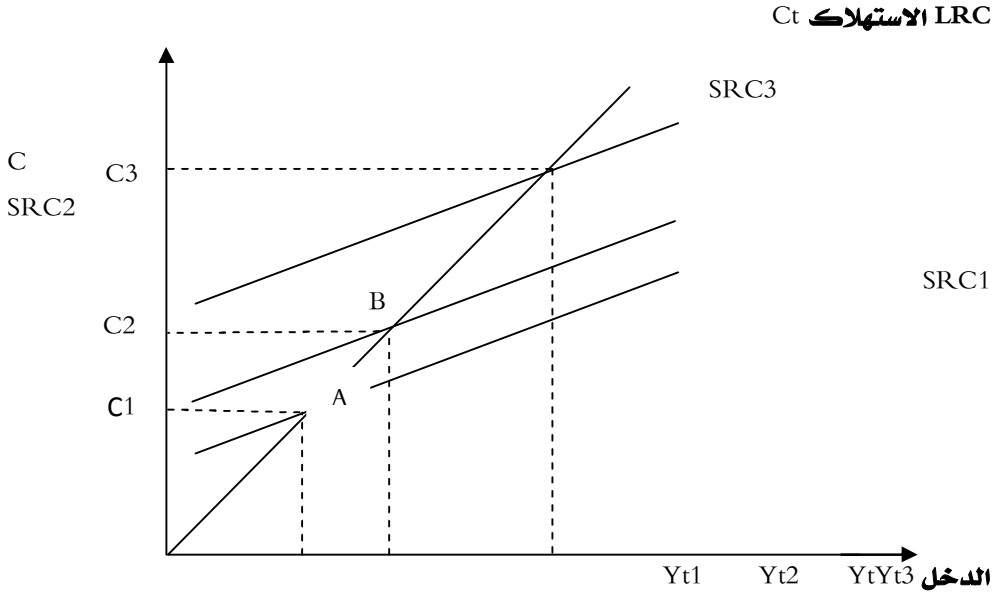

المصدر:سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية،الكويت، دون دار نشر، 1994 ،ص1055.

حيث:

- يمثل الخط(LRC) دالة الإستهلاك في المدى الطويل الذي يوضح العلاقة المتناسبة بين الدخل المتاح والاستهلاك.

- الخطوط:(SRC) تمثل دوال الإستهلاك في المدى القصير وكل دالة توضح العلاقة غير المتناسبة بين الدخل المتاح والاستهلاك.

وباستخدام الشكل(1) لتفسير النظرية التي تقضي بأنه عند زيادة الدخل في الزمن الطويل فإننا نتوقع أن الإستهلاك يتبع سير المنحنى SRC ممتداً خارجاً إلى اليمين.

وتشير النظرية إلى أن العوامل غير الداخلية التي تؤثر في الإستهلاك تؤدي إلى إنتقال دالة الإستهلاك في المدى القصير .

3- نظرية بروان"BROWN"للإستهلاك:[5]

يقترح بروا أن الأفراد يغيرون سلوكهم الاستهلاكي ببطء يعني أن مستوى الإستهلاك ينتقل وبنسبة ضعيفة في المستوى الجديد عن طريق نسبة تأثير الإستهلاك السابق على الإستهلاك الحالي وتعرف هذه النسبة بمعدل التعديل.

دالة الإستهلاك التي يقترحها بروان هي:

$$C1=Co+b\ Ydt+dCt-1$$

حيث: Ct-1: الإستهلاك في الفترة السابقة.

d:نسبة تعديل الإستهلاك(إذا اقتربت d من1يكون التعديل أسرع والعكس صحيح)

- الميل الحد للإستهلاك في المدى القصير: $MPC=(dCt/dYt)=b$

- الميل الحدي للإستهلاك في المدى الطويل: $MPC=(dCT/dYt)=b/(1-d)$

4- نظرية التنبؤات"KUZNENTS":

وصف كينز دالة الإستهلاك في الفترة القصيرة بأنها دالة مستقرة للدخل الشخصي المتاح بمعنى أن الإستهلاك لايتغير بنفس نسبة الدخل، لكن في عام 1964 ظهر KUZNENTS

وحاول دراسة العلاقة بين الإستهلاك والدخل في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الأهلية للتنبؤ بالاستهلاك الفردي في المستقبل عند مستويات الدخول المختلفة خلال فترة زمنية طويلة امتدت من 1929إلى 1938، وعند مقارنة هذه التنبؤات بالاستهلاك الحقيقي في الماضي ظهرت دالة الإستهلاك الكينزية و تمثلت في عدم صلاحيتها كدالة طويلة الأجل، حيث أوضحت هذه الدراسة ثبات الميل المتوسط للإستهلاك إلى حد كبير رغم النمو السريع للدخل الشخصي المتاح.(6)

5- النظريات المعاصرة:

تمثلت الدراسات الجديدة في مجال الاستهلاك بعد الحرب العالمية الثانية في ثلاث نظريات طورها كل من ديزنبري Duesenbery وفريدمان Friedman وأندو موديغلياني Ando-modigliani

أ- **نظرية الدخل النسبي "Duesenbery"**: عرف ديزنيري هذه النظرية سنة 1949م، وتركز أساسا على الدخل المحصل عليه وعلى أعظم دخل تم الحصول عليه في الفترات السابقة، وذلك لتفسير الإستهلاك الكلي.(7)

يحدد الأفراد استهلاكهم طبقا لافتراض الدخل النسبي أخذين في الإعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه، فاستهلاك العائلة يزداد إذا جاورت عائلات غنية عائلات فقيرة، إذا النمط الاستهلاكي للعائلة المعنية سوف يتأثر بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها على إبقاء الوضع الذي تعيش فيه رغم الانخفاض في الدخل، وهكذا فإنه لا يتحدد الإستهلاك بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه العائلة. ومسلمات هذا الافتراض تقضي أنه إذا كان الدخل مستمر وأعلى من الدخل السابق فإن الميل المتوسط للإستهلاك يكون ثابتا ومساويا للميل الحدي للإستهلاك، أما إذا انخفض الدخل الحالي عن دخل الفترات السابقة،فإن الإستهلاك الحالي سوف يتأثر بمستوى المعيشة الذي سبق وان حدده أعلى دخل.ومن ثم فإن الميل المتوسط للإستهلاك سوف يزداد و يفوق الميل الحدي للإستهلاك.

ب- **نظرية الدخل الدائم " fridman"**: تعتمد فرضية "فريدمان" لدالة الإستهلاك على الدخل الدائم وطرحت هذه الفكرة سنة 1957(8)،ويبرز هذا الطرح بأن سلوك الأفراد الخاص باستهلاكهم لا يحدد بمستوى الدخل المتاح وإنما بالدخل الدائم أو بفرض الإستهلاك طويل الأجل،وطبقًا لهذا الافتراض يحدد استهلاك العائلات بتوقعات الأفراد لدخولهم المستقبلية.وبشكل عام يمكننا تلخيص نظرية فريد مان في ثلاث معادلات كما يلي:

***المعادلة الأولى:** Cp= Kyp.....(1)

حيث : yp الدخل الدائم.

يرى فيرد مان أن البارمتر K يعتمد على تغيرات متعددة مثلاً:معدل الفائدة (i)، (w) الثروة البشرية وغير البشرية، وعوامل أخرى تحصر في العمر،الذوق،الجنس....(u) [9]

أي $K= f(i، w، u)$

مع إفتراض ان k ثابت نسبيًا ومستقل عن الدخل الدائم بمعنى أنه لايوجد إرتباط بين k و yp .

* **المعادلة الثانية:**$Yc= Yp +Yt$.....(2)

لقياس الدخل الدائم يتعين التفرقة بين التغيرات العابرة في الدخل وتلك التي لها صفة الدوام، فالمتغيرات الدائمة في الدخل هي تلك التي يتوقع الأفراد استمرارها لعدد من الفترات المقبلة، أما المتغيرات العابرة هي تلك المتغيرات الطارئة غير المتوقعة مثلاً العلاوات التشجيعية.

كما يلاحظ أن مفهوم الدخل الدائم يتعلق بالمستقبل أكثر من تعلقه بالحاضر،رغم عدم وجود وسيلة عملية لقياسه بهذا الشكل فإن فريدمان يأخذالدخل الدائم على أساس أنه متوسط لدخول السنين السابقة.

$$Yp= ao\ Yt + a1\ Yt-1 + a2\ Yt-2+ .... an\ Yt-n.... \quad (3)$$

إن الدخل الدائم ماهو إلاّ الوسط المرجح لكل من المداخيل للآسر في الحاضر والماضي،حيث أن الترجيحات الموزعة على المداخيل لكل سنة تتناقص أسيا كلما ابتعدنا في الزمن، وبالتالي فإن الدخل الدائم يتحدد على شكل اعتماد على مجموعة المداخيل.

* **المعادلة الثالثة:** $Cc= Cp+Ct....$ (4)

حيث: Cc الإستهلاك الجاري.

Cp الإستهلاك الدائم:عبارة عن قيمة البضائع والخدمات المخطط استهلاكها خلال فترة زمنية.

Ct الإستهلاك العابر:عبارة عن قيمة البضائع غير المتوفرة بشكل كاف أو المفقودة.

لقد أستبعد فريدمان من نظريته وجود إرتباط أو علاقة بين الإستهلاك العابر Ct والدخل العابر Yt ،وبين الاستهلاك العابرCt والاستهلاك الدائم Cp ،وبين الدخل الدائم Yp والدخل العابر .Yt

أي: $COV\ (Yp.Yt) = COV\ (Cp.Ct) = COV\ (Ct.Yt) = 0$

ج-نظرية دورة الحياة "Ando-Modigliani": إن دالة الإستهلاك حسب هذه النظرية مبنية على مفهوم بسيط يتمثل في أن تصرفات الإستهلاك الخاصة بالأفراد خلال فترة معينة ترجع إلى مداخيلهم أمّا الافتراض الذي تقوم عليه نظرية دورة الحياة إنما على خلاف ذلك تنظر إلى الأفراد على أنهم يخططون لاستهلاكهم وادخارهم عبر فترات طويلة قصد توزيع استهلاكهم بأفضل طريقة ممكنة خلال فترات سنوات حياتهم كلها. وطبقًا لهذا الافتراض فإن الفرد الاعتيادي يحصل على تيار من الدخل يكون منخفضًا نسبيًا في أول سنوات حياته وآخرها.كما هو معبر عنه في الشكل التالي:

الشكل (02): تمثيل فرضية دورة الحياة

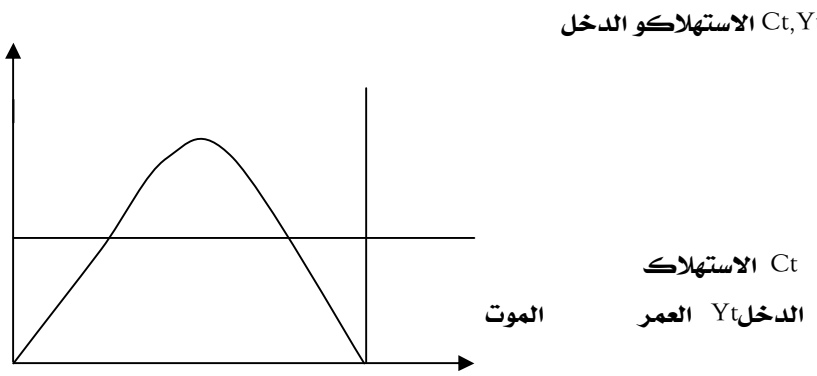

المصدر: عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي،opu، الجزائر، 1991، ص 161.

حيث: T: تغير عن فترة الحياة.

C: مستوى استهلاك ثابت نسبيا خلال فترة حياته.

يشير المنحنى إلى أن الفرد في السنوات الأولى من حياته يلجأ إلى الاقتراض معبرا عنه بالجزء المخطط الأول في الشكل (2). وفي متوسط سنوات حياته يقوم بادخار جزء من دخله وتسديد الديون التي عليه ويوفر شيئا لسنوات تقاعده. وفي آخر سنوات حياته يلجأ في عملية الادخار السالب معبرًا عنها بالجزء المخطط الثاني في الشكل نفسه.

وقد عبر الاقتصاديان أندوومووموديغلياني. وفق هذه النظرية عن دالة الإستهلاك كالآتي:[10]

$$aWrC = + ByL$$

حيث: Wr: الثروة الحقيقية وتمثل ما يمتلكه الفرد من ثروة أو أصول.

YL: الدخل من العمل ويمثل الدخل الذي يكسب من العمل، وذلك من الأرض والأرباح التي تكسب من رأس المال.

ولتوضيح كيفية اختيار الفرد توزيع استهلاكه عبر سنوات حياته نفترض ما يلي:

- إهمال دخل الفرد من الملكية أو الثروة.
- التركيز على دخل العمل(YL).

نفترض أن الفرد يرغب في توزيع الإستهلاك عبر سنوات حياته حيث يكون لديه مستوى مساو لتيار الإستهلاك عبر هذه السنوات. وحسب هذا الافتراض فإن الاستهلاك لا يعتمد على الدخل الجاري (الذي يساوي صفر خلال فترة التقاعد) ولكنه يعتمد على دخل سنوات الحياة، واستهلاك سنوات الحياة يساوي دخل سنوات الحياة، ويعني ذلك أن الإستهلاك المخطط(c)، والذي يكون نفسه في كل فترة مضروب في عدد سنوات الحياة يساوي دخل سنوات الحياة. أي

$$C*NL=YL*WL$$

ومنه الإستهلاك المخطط: $C = YL*(WL / NL)$

حيث أن(WL / NL): نسبة سنوات العمل الى سنوات الحياة.

WL: سنوات العمل.

NL: عدد السنوات التي يعيشها الفرد.

(NL - WL): سنوات التقاعد.

المطلب الثالث: العوامل الاقتصادية المحددة للإستهلاك العائلي

من خلال النظريات المفسرة لاستهلاك العائلات نجد أن الدخل الفردي المتاح هو أهم العوامل التي تؤثر في الإستهلاك الكلي للعائلات. ولكن لا يمكن اعتباره المفسر الكامل للتغيرات في

الإستهلاك. إذا لا شك أن هناك دورا للعوامل الأخرى التي لا يمكن الاستهانة بدورها أو تجاهلها، وفي هذا المطلب نتناول محددات الإستهلاك الاقتصادية التالية:

1- **الدخل الفردي المتاح:** إن الدخل الفردي المتاح هو ذلك الذي يتحصل عليه الفرد مقابل العمل الذي يبذله، ويكون غالبًا موجها لاقتناء أو استهلاك حاجات إما دائمة أو غير دائمة، فعندما تنفق العائلات أموالها في الإستهلاك، نقول أنها إستهلكت دخلها تحت قيد ميزانيتها، لأن هذه العائلة لا تستطيع استهلاك حاجات أكبر من دخلها إلا في حالة الاقتراض. والدخل العائلي هو أموال تتصرف فيها العائلة كما تشاء لأنها متاحة، لذا نطلق على هذا النوع من الدخل بالدخل الفردي المتاح، ونميز نوعين منه:

أ- الدخل الدائم: هو ذلك المبلغ المالي الذي تتقاضاه العائلة مقابل جهد فكريأو بدني مبذول في فترة زمنية محدودة، وطريقة استهلاك هذا الدخل تختلف من عائلة إلى أخرى حسب المستوى المعيشي لكل عائلة.

ب - الدخل الانتقالي: هو تلك المبالغ المالية التي تتحصل العائلات في وقت معين من الأرباح التي توزعها المؤسسة أو من المنح والعلاوات، فهناك بعض العائلات تستمر على وتيرة الإستهلاك نفسها رغم ارتفاع دخلها المتاح وتدخر أموالها الفائضة من أجل إستثمارها.

ويمكن التعبير عن الإستهلاك الفردي بالعلاقة الرياضية كما يلي:

$$C = f(Yd)$$

C: الإستهلاك الفردي.

Yd: الدخل الفردي المتاح.

يعني ذلك أن الإستهلاك دالة تابعة للدخل الفردي المتاح فقط، ويمكن تمثيل العلاقة بين الإستهلاك والدخل بمعادلة رياضية أدق كما يلي: $C = a+bYd$

حيث: $0< b >1$: يمثل رياضيا ميل دالة الإستهلاك، واقتصاديا يمثل التغيير في الإستهلاك الناجم عن تغير الدخل الفردي بوحدة نقدية واحدة.

$a<0$: وتمثل الإستهلاك التلقائي أو بعبارة أخرى تمثل a الإستهلاك عندما يكون الدخل مساويا الصفر.

2 - **المستوى العام للأسعار:** يعتبر المستوى العام للأسعار عاملا من العوامل التي تؤثر على الإستهلاك الكلي للعائلات. فكيف يكون تأثيره على هذه الأخيرة إذا ارتفع أو انخفض؟

أولا: إذا كان الارتفاع أو الانخفاض في المستوى العام للأسعار يصاحبه انخفاض أو ارتفاع متناسب في الدخل النقدي المتاح، ففي هذه الحالة يرى المستهلكون أنهم ليسوا في وضعية جيدة ولا سيئة، وبالتالي يحتفظون بمستوى إنفاقهم الاستهلاكي.

لكن قد يحدث تغير في الإستهلاك الحقيقي لو أن المستهلكين كانوا عرضة لما يسميه الاقتصاديون "التوهم النقدي" في هذه الحالة تقع بعض العائلات تحت تأثير ذلك الوهم بطريقتين:

- بعض العائلات تنظر فقط إلى المستوى العام للأسعار على أساس أنه قد أرتفع، وتتغاضى بطريقة ما عن حقيقة أن دخلها النقدي المتاح قد زاد بالنسبة نفسها. فهم في الحقيقة ليسوا أسوأ حالا، ولكنهم يعتقدون أنهم كذلك ويتصرفون وفق ذلك. فسيزيدون من نسبة الدخل التي تستهلك وبالتالي زيادة مقدار الإستهلاك الحقيقي.
- وعائلات أخرى تنظر فقط لارتفاع دخولها النقدية المتاحة وتتغاضى عن الارتفاع الذي يحدث بالنسبة نفسها في المستوى العام للأسعار، مثل هذه العائلات ستشعر بأنها أحسن حالاً وستزيد من نسبة دخلها الذي يستهلك ويعني ذلك انخفاض في الاستهلاك الحقيقي.

ثانيا: حالة عدم مصاحبة التغيرات في المستوى العام للأسعار بتغيرات تعويضية (متناسبة) في الدخل النقدي المتاح، يعني أن هناك تغيرات في الدخل الحقيقي المتاح والذي سيكون له أثر مباشر على السلوك الاستهلاكي للأفراد فارتفاع الأسعار يؤدي إلى انخفاض في الدخل الحقيقي المتاح، وبالتالي سوف يكون هناك نقص مطلق في الاستهلاك الكلي للعائلات من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن الانخفاض في الأسعار سيؤدي إلى ارتفاع في الدخل المتاح، مما يعني زيادة المقدار المطلق من الاستهلاك.[11]

وبصفة عامة فإننا نستطيع أن نقول أن المستوى العام للأسعار لن يؤثر في الاستهلاك الحقيقي إذا كان هذا التغير في المستوى العام للأسعار قد ألغى أثره بتغيرات متناسبة في الدخل المتاح، بشرط أن لايقع المستهلكون تحت وطأة التوهم النقدي. أما فيما عدا ذلك فإن تغيرات المستوى العام للأسعار تؤثر في استهلاك العائلات.

3 -**توزيع الدخل:** يعتبر مستوى الدخل المتاح أهم العوامل التي تؤثر في الاستهلاك الكلي،ومع ذلك فإنه عند مستوى معين من الدخل المتاح فإن مستوى الاستهلاك المترتب عنه يتجه إلى أن يكون أكبر أو أقل متوقفا على توزيع هذا الدخل.

فلو أن جميع المستهلكين كان لديهم الميل الحدي نفسه للاستهلاك، فإن إعادة التوزيع من شخص لآخر سوف تؤدي إلى نقص الاستهلاك الخاص للفرد بالقدر نفسه تماما كما يزيد به فرد آخر استهلاكه، ولكن لما كان الميل الحدي للإستهلاك يختلف من شخص إلى آخر، فإن مدى هذا الاختلاف هو الذي يجعل من الممكن تغير الإستهلاك بحدوث مثل هذا التوزيع.

وحسب إحصائيات ميزانية العائلات هناك إختلاف في الميل الحدي للإستهلاك بين العائلات ذات الدخول المرتفعة والعائلات ذات الدخول المنخفضة فالميل الحدي للإستهلاك الخاص بالعائلات الأخيرة أكبر من الميل الحدي للإستهلاك الخاص بالعائلات الأولى، وقد يدعونا ذلك إلى استنتاج أن توزيع أكثر عدالة للدخول يؤدي إلى زيادة النسبة من الدخل الذي يوجه للإستهلاك.[12]

4- **الاستهلاك والعوامل الاقتصادية الأخرى:** سبق أن رأينا أن كينز وغيره من الاقتصاديين اعتبروا أن الدخل المتاح أهم محدد للإستهلاك الكلي، إلا أن هناك عوامل اقتصادية موضوعية أخرى قد تؤثر على الإستهلاك من شأنها أن تؤدي إلى انتقال في منحنى الإستهلاك إلى أعلى أو إلى أسفل ونشير هنا إلى عدة نقاط أهمها:

أ- **الاستهلاك والتضخم:** يعرف التضخم على أنه ظاهرة اقتصادية تعبر عن إرتفاع في الأسعار وانخفاض في القدرة الشرائية للنقود،[13] ومن خلال هذه الفقرة نود التعرف عن تأثير التضخم على إستهلاك العائلات. إذا كانت دالة الإستهلاك نسبية فإن تغيرات الأسعار لن تؤثر في قيمة الميل الحدي للاستهلاك، فلو افترضنا أن الأفراد يحددون إنفاقهم الاستهلاكي بحيث يكون استهلاكهم الحقيقي نسبة ثابتة من دخلهم الحقيقي فإننا نحصل على: $(C/p)= b\ (Y/p)$

C:الاستهلاك.

P : المستوى العام للأسعار.

Y:الدخل.

فلو ضربنا الطرفين في p نحصل على: $C=bY$

وهكذا فإن التوهم النقدي لن يؤثر في قيمة الميل الحدي للاستهلاك، إذا كانت دالة الإستهلاك نسبية. فلو افترضنا أن دالة الإستهلاك الحقيقية تأخذ الشكل:

$$(C/p)=a+b(Y/p)$$

وبضرب الطرفين في p نحصل على: $C=ap+bY$

أما إذا كانت دالة الاستهلاك غير نسبية فإنه سيكون هناك إختلاف في حجم الميل الحدي للاستهلاك إذا قيست الدالة بالأسعار الجارية بدلاً من الأسعار الثابتة.

فلو قدرنا الاستهلاك كدالة خطية بسيطة للدخل الجاري فقط، فإننا سوف نبالغ في قيمة الميل الحدي للاستهلاك، حيث أنه في فترات ارتفاع الأسعار والدخول الجارية سوف يكون لكل من المتغيرين أثر موجب على الاستهلاك.

وعليه، فإن لارتفاع الأسعار أثر واضح على نماذج الاستهلاك، فالارتفاع النسبي في أسعار المواد الغذائية والمشروبات والسجائر والملابس يؤدي إلى زيادة النسبة المنفقة من الدخل على هذه السلع، وبصفة عامة تزداد النسبة المنفقة للدخل على السلع الضرورية إذا ما نشأ عن التضخم إرتفاع في أسعار هذه السلع بالنسبة لأسعار السلع الأخرى.

ب- الاستهلاك وسعر الفائدة: يعتقد البعض أن إرتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الادخار، ومن ثم يكون نقص الاستهلاك ،إلا أن هذا ليس صحيحاً بالضرورة فقد يؤدي رفع سعر الفائدة إلى تقليل الكمية الواجب إدخارها للحصول على عائد كلي ثابت، وهكذا فإن علاقة الإستهلاك بسعر الفائدة قد تكون موجبة وليست سالبة.

كما أن تغيرات سعر الفائدة تؤثر في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة، فإرتفاع سعر الفائدة مثلاً يؤدي إلى خفض الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى نقص الدخل ومن ثم نقص الإستهلاك والادخار.

ويكون محصل ما تقدم العلاقة الآتية: $(dC/dr) \langle 0$

حيث R: سعر الفائدة.

C:الإستهلاك.

وتوضح هذه العلاقة أنه يصعب الجزم بما إذا كانت تغيرات سعر الفائدة ترتبط ارتباطا طردياً أو عكسياً أو لا ترتبط على الإطلاق بمستوى الإستهلاك.

ج-الاستهلاك وقيمة الأصول المالية : أوضحت الدراسات القياسية العديدة أن هناك علاقة ارتباط موجب قوي بين رصيد الأصول المالية والاستهلاك. فالأفراد الذين يملكون مثل هذه الأصول يكون استهلاكهم أكبر نسبياً، إلا أن الأثر الأهم يرجع إلى تغير المستوى العام للأسعار. فإذا تغير المستوى العام للأسعار تغيرت القدرة الشرائية للأصول الرأسمالية ذات القيمة النقدية

الثابتة، فإنخفاض المستوى العام للأسعار يؤدي إلى رفع القيمة الحقيقية لهذه الأصول، مما قد ينتج عنه إنتقال في دالة الإستهلاك إلى أعلى والعكس صحيح.[14]

وتعرف هذه الظاهرة بإسم أثر بيجو، وهكذا يمكن صياغة دالة الإستهلاك كالآتي:

$$C=a+bYdt+h(A/Pt-1)$$

حيث:

Ct: الاستهلاك في الفترة t.

Ydt: الدخل المتاح في الفترة t.

A/Pt-1: القيمة الحقيقية للأصول المالية في الفترة t-1.

هـ- **الاستهلاك والإشهار:** لقد أصبح الأشهار الإعلامي من أهم سمات العلاقات التجارية في النظم الاقتصادية الحرة،إذ يستخدمه البائعون في إعطاء عملائهم ما يلزم من بيانات عن السلع التي ينتجونها وأسعار بيعها.

والإشهار الإعلامي له أثر مهم على الاستهلاك، فقد يشجع على زيادة الجهد للحصول على دخل أكبر يمكن من شراء السلع الجديدة المعلن عليها.

كما قد يؤدي هذا الإشهار على التقليل من الادخار، أو حتى إلى الاقتراض لتوفير الموارد اللازمة لشراء السلع المعلن عنها، وبالتالي تكون الزيادة في الإستهلاك.

المطلب الرابع: العوامل غير الاقتصادية المحددة لاستهلاك العائلات.

إن دراسة السلوك الاستهلاكي للأفراد يصبح غير واقعي إذا أهملت الجوانب الإجتماعية والشخصية المحيطة بظاهرة الإستهلاك، واقتصرت الدراسة على الجوانب الاقتصادية فقط. فسلوك الفرد يدافع من حاجات ورغبات يشعر بها ويريد إشباعها.

من خلال هذا العنصر نحاول معرفة أثر العوامل غير الاقتصادية في الإستهلاك الشخصي انطلاقا من النقطتين التاليتين:

- المحيط الاجتماعي.

-الفروقات الشخصية.

1-**المحيط الاجتماعي:** لم يعط التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والكينزي أهمية للجوانب الإجتماعية والنفسية ومدى تأثيرهما على الاستهلاك، مما أدى إلى ظهور نظرية الدخل النسبي(duesenberry) ضمن النظريات المعاصرة للاستهلاك، وتصنف بأنها مدخل إقتصادي واجتماعي لتفسير السلوك الاستهلاكي للفرد.

ويحدد الأفراد طبقا لهذه النظرية استهلاكهم آخذين في الإعتبار المحيط الاجتماعي الذي يعيشون فيه. فاستهلاك العائلة الفقيرة يزداد إذا تجاورت مع عائلات غنية، إذ أن النمط الاستهلاكي لها سيتأثر و تعيش بالنمط الاستهلاكي لجيرانها حرصا منها الإبقاء على وضع اجتماعي يناسب المحيط الذي تعيش فيه. هكذا فإن الإستهلاك الكلي للعائلات يتحدد بالدخل النسبي السائد في المحيط الذي تعيش فيه.

وتؤكد هذه النظرية بتركيزها على الدخل النسبي على طبيعة التقليد والمحاكاة المتعلقة بالاستهلاك، ومضمونه أن كل فرد يجري مقارنة بين مستوى استهلاكه واستهلاك الأفراد المرموقين اجتماعيا من جيرانه إما لثرائهم أو لعملهم... .، ونتيجة لذلك يشعر الفرد بالرضى والارتياح لمستوى استهلاكه الحالي أو عكس ذلك.

2-**الفروقات الشخصية:** رغم إهمال الكلاسيك الفروقات والاختلافات الموجودة بين الأفراد، إلا أن الواقع يشير إلى عدم تجانسها [15]،ويرجع ذلك إلى أن الأفراد عرضة لاختلافات في أنواع ودرجات الدافعية، وعليه يمكن أن تنتج الفروق بين الأفراد في سلوكهم الاستهلاكي في مجالات متعددة نذكر منها:

- ميل الأفراد إلى الادخار وذلك لبعد نظرهم حتى يكونوا قادرين على مواجهة ومقابلة حاجات استهلاكية متوقعة في المستقبل مثل:تعليم الأبناء إعانة الأقارب،ظروف الشيخوخة...إلخ.
- أفراد يرغبون في تكوين احتياط من أجل مواجهة الصعاب غير المتوقعة كالبطالة،المرض...
- محاولة بعض الأفراد في تكثيف مدخراتهم رغبة في إتخاذ القرارات بكل حرية من أجل القيام برحلات أو تغيير الوظيفة.
- إقراض الأفراد جزء من دخلهم حتى يكون ثروة يهبها لورثته من بعده.
- يمكن للفرد ببساطة أن يدخر جزء من دخله حبًا في جمع المال لذاته والتمتع بتخزينه.

خلاصة:

بناءا على ما سبق يمكن الوصول إلى نتائج البحث التالية:

1/ قوانين "أنقل" تتحقق بالمستويات الثلاثة للدخل،ففي بداية المستوى من الدخل تعتبر المواد المستهلكة كمالية، وبإرتفاع الدخل عند مستوى معين تصبح أساسية،ويتم هذا على المدى الطويل حتى تتغير عادات الإستهلاك.

2/ أن النظرية الكينزية تقضي بأن الإستهلاك دالة في الدخل المطلق الجاري وأن الميل المتوسط للإستهلاك يتناقص بزيادة الدخل فالعائلة الغنية عادة ما تستهلك نسبة أصغر من دخلها عن العائلات الفقيرة.

3/ وصف كينز دالة الإستهلاك في الفترة القصيرة بأنها دالة مستقرة للدخل الشخصي المتاح بمعنى أن الإستهلاك لايتغير بنفس نسبة الدخل.

4/ قررات الاستهلاك مبنية على القدر المطلق من الدخل الجاري الذي يحصل عليه الافراد حسب نظرية كينز

5/ إن دالة الإستهلاك حسب نظرية دورة الحياة مبنية على مفهوم بسيط يتمثل في أن تصرفات الإستهلاك الخاصة بالأفراد خلال فترة معينة ترجع إلى مداخيلهم.

6/ الإستهلاك دالة تابعة للدخل الفردي المتاح فقط.

7/ أن تغيرات سعر الفائدة تؤثر في الاستهلاك بطريقة غير مباشرة، فإرتفاع سعر الفائدة مثلاً يؤدي إلى خفض الاستثمار وهذا بدوره يؤدي إلى نقص الدخل ومن ثم نقص الإستهلاك والادخار.

8/ والإشهار الإعلامي له أثر مهم على الاستهلاك، فقد يشجع على زيادة الجهد للحصول على دخل أكبر يمكن من شراء السلع الجديدة المعلن عليها، كما قد يؤدي هذا الإشهار على التقليل من الادخار، أو حتى إلى الاقتراض لتوفير الموارد اللازمة لشراء السلع المعلن عنها، وبالتالي تكون الزيادة في الإستهلاك.

9 / تؤكد نظرية الدخل النسبي بتركيزها على طبيعة التقليد والمحاكاة المتعلقة بالاستهلاك، ومضمونه أن كل فرد يجري مقارنة بين مستوى استهلاكه واستهلاك الأفراد المرموقين اجتماعيا من جيرانه إما لثرائهم أو لعملهم... .، ونتيجة لذلك يشعر الفرد بالرضى والارتياح لمستوى استهلاكه الحالي أو عكس ذلك.

الهوامش:

(1) ضو نصر ، " دراسة وتقييم المستوى المعيشي لولاية الوادي باستخدام تقنية سبر الاراء "، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر،2007،ص33.

(2)بختي سعاد ، "النمذجة القياسية لإستهلاك العائلات "،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية والتسيير،جامعة الجزائر،2001،ص5.

(3)Prais (S.J) et houthakker(H.S), the analysis of family budgets, Cambridge university Press; London,1955 ,p20.

(4)سامي خليل، النظرية الاقتصادية الكلية، الكويت، دون دار نشر،1994، ص 1048

(5) Bernier.Bernard, Initiation à la macro-économique,paris,dunod,1984,p107.

(6)ضياء مجيد الموسوي،النظرية الاقتصادية الكلية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت،1994،ص 274.

(7)متولي مختار،النظرية الاقتصادية الكلية،مدخل رياضي،عمادة شؤون المكتبات،الرياض،1993 ص293.

(8) Bernard .b, op cit , p 107.

(9)ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص277.

(10)سامي خليل، مرجع سابق، ص 1069.

(11)سامي خليل، مرجع سابق، ص 1125.

(12)المرجع السابق، ص 1129.

(13)متولي مختار، مرجع سابق، ص 305.

(14)متولي مختار ، مرجع سابق، ص308.

(15)أحمد عبد العزيز النجار،نحو إستراتيجية جديدة للتنمية الإقتصادية،بيروت،دار الفكر والنشر والتوزيع، 1969،ص52.